

دراسة استشرافية لواقع التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر وآفاقه

A foresight study on the reality of islamic finance for individuals in Algeria and its prospects

علي العمري^{1*}، اسماعيل بولرياح²، عاشور حيدوشي³

¹ جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة، الجزائر، a.lamri@univ-bouira.dz

² جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة، الجزائر، blrsmail6@gmail.com

³ جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة، الجزائر، a.haidouchi@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2025/12/31

تاريخ القبول: 2025/12/01

تاريخ الاستلام: 2025/09/26

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرف آراء الأفراد عن التمويل الإسلامي في الجزائر، وهذا من خلال إستطلاع رأي عينة ممن تحصلوا على تمويل إسلامي وأنهم تسديده حول التعاملات التي صادفتهم من إجراءات قانونية، إدارية ومالية، حيث توصلت إلى أن أغلبية المستجوبين لم يواجهوا صعوبات في الحصول على تمويل إسلامي خاصة في المجال الإداري، وأن التمويل كان أغلبه من أجل الحصول على حاجيات أساسية مقارنة بالكمالية، كما شكل ضغطا على ميزانياتهم الشهرية، وبالمقابل نجد نسبة قليلة جدا واجهت عسر في تسديد هذا التمويل، وبالتالي إستخلصت الدراسة إلى أن آراء المستجوبين حول التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر تباينت حسب المراحل التي مروا بها خلال التعامل مع هذا النوع من التمويل من بداية الاطلاع على نوع التمويل وتحديده إلى غاية نهاية تسديده.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات مالية إسلامية ، أساليب تمويل إسلامي ، أفراد ، إستطلاعات رأي.

ترميز JEL : C81, G20, G21

Abstract:

This study aimed to understand individuals' opinions about Islamic finance in Algeria, by surveying a sample of them who obtained Islamic finance and finished repaying it about the legal, administrative and financial procedures they encountered, It was found that the majority of the respondents did not face difficulties in obtaining Islamic finance, especially in the administrative field, and that the financing was in order to obtain basic needs and not luxury and did not constitute a pressure on their monthly budgets. On the other hand, a very small percentage of respondents faced difficulties in repaying this financing, thus it can be said that the opinions of the respondents about Islamic financing for individuals in Algeria varied according to the stages they went through during dealing with this type of financing from the beginning of learning about the type of financing and determining it until the end of its repayment.

Keywords : Islamic financial establishments ; Islamic finance modes ; Individuals ; Opinion polls.

JEL Classification Codes: G21, G20, C81

1. مقدمة:

يُعد التمويل الإسلامي نظاما ماليا يعتمد على مبادئ وقواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية، بدأ العمل به في البنوك الإسلامية ثم إنتقل تدريجيا إلى البنوك التقليدية، فبالرغم من حداثة تجربة البنوك الإسلامية بالمقارنة بتاريخ البنوك التقليدية إلا انها إستطاعت تحقيق نجاحات واضحة على صعيد إنشائها الإقليمي (العربي والإسلامي)، حيث إزداد عددها وإنتشارها الجغرافي وجاذبيتها للمدخرات، وهذا ما سمح لها بزيادة حصتها السوقية وإرتفاع أداء وحجم أعمالها مما أدى إلى لفت إنتباه المختصين فلم يعد تقديم التمويل الإسلامي وصيغه مقتصرًا على البنوك الإسلامية بل أصبح متاحا لدى البنوك التقليدية.

إن الجزائر كغيرها من الدول العربية والإسلامية وبالرغم من العقوبات التي عرفتھا الصيرفة الإسلامية منذ نشأتها سواء تنظيميا أو تشريعيًا إلا أنه خلال السنوات الأخيرة عرفت تطورات تنظيمية وحتى ترويجية، فقد تم وضع أسس تنظيمية لعمل البنوك الإسلامية وفتح المجال أمام البنوك التقليدية من أجل ممارسة الصيرفة الإسلامية من خلال شبابيك، فقد أصبحت هذه الأخيرة تقدم تمويلات إستثمار و تمويلات أفراد أو كما يسميها البعض بتمويلات إستهلاكية وفق مجموعة من الصيغ مثل المشاركة، المضاربة، بيع السلم...، والهدف من هذا التمويل هو تحقيق الربح الحلال ومنفعة الفرد والمجتمع، فتمويل الأفراد لدى البنوك والشبابيك الإسلامية يمر كمنيله التقليدي بثلاث مراحل رئيسية هي مرحلة منح التمويل ومرحلة إستخدام التمويل ومرحلة التسديد الأخيرة.

- الإشكالية : على ضوء ما ذكرنا سابقا تبرز إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤل الموالي:

ما هو واقع التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر، وما هي آفاقه في ظل الأطر التنظيمية الأخيرة ؟

للالمام بالاشكالية المطروحة سنقوم بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف هو حال نمو التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر، هل هو سريعا أم بطيئا؟

- كيف تتميز إجراءات تنفيذ التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر، هل هي مرنة أم معقدة؟

على ضوء الأسئلة الفرعية ننطلق من فرضيتين رئيسيتين هما :

✓ يعرف التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر نموا بطيئا، ويعود ذلك لقلة الاشهار والاعلام به.

✓ يرى الأفراد الممولون سواء من طرف البنوك أو الشبابيك الإسلامية أن إجراءات تنفيذ التمويل تميزت بالليونة.

للالمام بموضوع الدراسة سنقوم بتقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي :

أولا : الخلفية النظرية للتمويل الإسلامي.

ثانيا : التمويل الإسلامي في الجزائر (التنظيم والصيغ).

ثالثا : إستشراف واقع وآفاق التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر.

- أهمية الدراسة : إن إختيارنا لموضوع التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر له أهمية يمكن إبرازها في النقاط الموالية :

✓ يعرف التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر خلال السنوات الأخيرة نموا متزايدا يعود إلى التنظيم الجديد

للقطاع المالي وخاصة الشق الإسلامي منه، من خلال التنظيم 02-20 والقانون النقدي والمصرفي 09-23.

✓ زيادة إحتياجات الأفراد وتوجههم نحو التمويل الإسلامي بدل الربوي.

- **منهج الدراسة :** إعتدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال عرض ظاهرة تمويل الأفراد من طرف البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية، والمنهج التحليلي من خلال قراءة للبيانات والمعطيات وتم استخدام أداة الاستقصاء من أجل معرفة آراء مستجوبين حول التمويل الإسلامي للأفراد.

- **الدراسات السابقة :** هناك عديد من الدراسات التي تناولت التمويل الإسلامي في الجزائر وسنقوم بعرض أهمها مع إبراز أوجه اختلافها عن دراستنا والمتمثل في الفجوة البحثية.

• **دراسة للباحثين (بن زكة سليمة و شرون عزالدين، 2022، الصفحات : 290-309) بعنوان واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-**، وهي دراسة إحتوت على بيانات إحصائية عن النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2012-2018 وما تمثله البنوك الإسلامية فيه، كما هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال عرض تطور ممارسة هذا النوع من الصيرفة، وعرض إطارها التشريعي والتنظيمي، وتوصل الباحثين أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعرف نجاحا محدودا، لكن بناء على التنظيم الأخير المنظم لها وفتح المجال للبنوك التقليدية لممارستها من خلال شبابيك يتوقع نمو نشاطها مستقبلا.

• **دراسة للباحثين (كواش زهية و بن حاج جيلالي مغراوة فتحية، 2021، الصفحات 40-55) بعنوان واقع وتحديات التمويل الاسلامي في الجزائر- بنك البركة الجزائري نموذجًا-**، وهي دراسة نظرية تفتقد للبيانات الإحصائية، وتم التركيز فيها على عرض التمويل الإسلامي لدى بنك البركة الجزائري، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبين مدى أهمية اللجوء الى التمويل الاسلامي لما له من أثر ايجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقادي الأزمات التي تمس القطاع المصرفي الذي يقوم على أساس التمويل التقليدي، وقد خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي ارتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد، فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائج المتوقعة، كما يقوم بنك البركة الجزائري على مدار السنة بنشاطات تهدف إلى التطوير الاجتماعي بمختلف أشكاله من أجل إبراز روح المواطنة التي يتشبع بها.

• **دراسة للباحث (عزوز أحمد، 2022، الصفحات : 248-262) بعنوان شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، وهي دراسة نظرية ركزت على بنك البركة ومصرف السلام الجزائريين وبعض الشبابيك الإسلامية لبنوك تجارية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى أن اللجوء لخيار تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري هو الخيار المناسب لإشكالية تمويل الاقتصاد الوطني، وقد خلص الباحث إلى أن شبابيك الصيرفة الإسلامية سمحت للنظام المصرفي باستقطاب الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية وهي أكثر سلامة وضمانا من الممارسات البنكية الكلاسيكية.**

وعلى ضوء ما عرضناه من دراسات سابقة ونتائجها يمكن القول أن مكان الاختلاف ما بين دراستنا والدراسات السابقة التي تم ذكرها تكمن في أن هذه الأخيرة عرضت واقع الصيرفة الإسلامية من حيث الجانب

التشريعي والتنظيمي وقدمت أرقام ومؤشرات عنها، أما الإضافة التي تقدمها دراستنا هي عرض حال نظرة أفراد المجتمع لهذا النوع من الصيرفة من خلال إستطلاعات رأي حول الإجراءات التي مروا بها ونظرتهم لها.

2. الخلفية النظرية للتمويل الإسلامي :

1.2. المبادئ الأساسية التي تحكم التمويل الإسلامي:

بالرغم من تطور صناعة التمويل الاسلامي بسرعة على الصعيد العربي والاسلامي، إلا أن في أغلب الأحيان لا تجد لدى الفرد العادي معلومات ومعطيات عنه، سواء تعلق الأمر بنوع المنتجات المقدمة في هذا الإطار أو بالفرق الجوهرية بينه وبين التمويل التقليدي.

وفي هذا الإطار يختلف التمويل التقليدي عن التمويل الاسلامي في أن هذا الأخير يمنع فرض فوائد ربوية في المعاملات التي يجريها طبقاً لتعاليم الشريعة الاسلامية، ومن اهم المبادئ الأساسية التي تحكم التمويل الاسلامي هي كالآتي: (محمد غياث شيخة، 2021، الصفحات : 185-186)

❖ منع فرض فوائد ربوية على القروض.

❖ لكون الشريعة الاسلامية تشجع على الشراكة فان تقاسم الارباح والخسارة يعتبر من اهم المبادئ، وذلك بعدم ضمان مقدار معين من العوائد دون اخذ بعين الاعتبار مقدار المخاطرة.

❖ حظر المضاربة بقصد ضمان العوائد بالجهد دون سواه.

❖ الحرص على ابرام عقود التمويل الاسلامي المُبرمة مع مُختلف العملاء بشفافية كاملة وواضحة، خاصة فيما يتعلق بالسعر ومقدار الربح ونوع السلعة والجوانب الأخرى المتعلقة بها.

❖ بهدف ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية والمالية والتي تنعكس ايجاباً على المجتمع، يمنع التمويل الاسلامي تكتيز الأموال والثروات.

❖ بطبيعة الحال التمويل الاسلامي لا يُمول الاستثمارات غير المُباحة في الشريعة الاسلامية، كالاستثمار في مشروبات الكحول أو الأسلحة، القمار وغيرها

2.2. تقسيمات التمويل الاسلامي من حيث الأجل:

يخضع التمويل الاسلامي في تقسيمه أساساً للمدة أو الأجل والذي على أساس هذا المعيار تقوم التقسيمات الأخرى القائمة على الحجم أو المصدر أو الطبيعة: (السبتي وسيلة، 2020، صفحة 127)

2.2.1. التمويل قصير الأجل: في الغالب مدته سنة واحدة، ولا يتجاوز سنتين كأقصى تقدير، وكحد أدنى يوم واحد.

2.2.2. التمويل متوسط الأجل: يتراوح ما بين سنتين الى خمس سنوات وممكن أن يصل الى سبع سنوات.

2.2.3. التمويل طويل الأجل: ومدته تزيد عن خمس، أو سبع سنوات وليس له حد أقصى إذ يمكن أن يصل الى 20 سنة أو أكثر.

3.2. أساليب التمويل الاسلامي:

يعتمد التمويل الاسلامي على أسلوبين رئيسيين، الأول يتعلق بتقاسم الأرباح، والثاني يعتمد عن العائد الثابت كما هو مفصل كالآتي: (محمد محمود المكاوي، 2009، الصفحات : 150-152)

3.2.1. الأسلوب الذي يعتمد على تقاسم الأرباح أو على نتيجة المشروع:

تقوم العلاقة بين مؤسسة التمويل الاسلامي والعميل على أساس مشروع مشترك قائم على مبدأ الاستثمار والانتاجية عبر المساهمة في رؤوس الأموال والمشاركة في الربح والمخاطرة وفي نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة.

ومن بين التمويلات التي تدخل ضمن إطار هذا الأسلوب القائم على أساس تقاسم الأرباح هي كالاتي:

✓ المشاركة.

✓ المزارعة

✓ المضاربة

✓ المساقاة

✓ شركة الحيوان.

3.2.2. الأسلوب الذي يعتمد على العائد الثابت:

هذا الأسلوب يُلزم العميل الذي تحصل على التمويل بأصل هذا التمويل والعائد في تاريخ استحقاق بغض النظر عن نتيجة المشروع المُمول، أي أن هذا الأسلوب هو مديونية ثابتة، والعميل وحده الذي يحمل المخاطرة ولا يُشاركه غيره في الربح الذي يحققه، ومن التمويلات التي تدخل في هذا الأسلوب هي كالاتي:

✓ المرابحة.

✓ البيع الآجل والبيع بالتقسيط.

✓ بيع التوريد.

✓ البيع التأجيري.

✓ بيع السلم.

✓ بيع الاستصناع.

3. التمويل الإسلامي في الجزائر (التنظيم والصيغ)

3.1. إنطلاق التمويل الإسلامي في الجزائر وتنظيمه:

تعود بداية تنظيم التمويل الإسلامي في الجزائر إلى القانون 90-10 (الجريدة الرسمية، 1990، الصفحات : 520-545) المتعلق بالنقد والقرض الذي فتح المجال أمام إنشاء مؤسسات مالية خاصة بعدما كان النشاط البنكي في الجزائر حكرا على البنوك العمومية، حيث بموجبه تم إنشاء أول بنك إسلامي خاص هو بنك البركة الإسلامي وذلك عام 1991، وهو ثمرة مشاركة ما بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة المصرفية، لأن فتح التمثيل للمصارف أو المؤسسات الأجنبية في الجزائر إشتراط أن يكون على شكل شركات مساهمة وفق ما حددته المادة 128 منه، لكن لم يصدر حينها أي تنظيم للصيرفة الإسلامية، ثم صدر القانون 01-07 (الجريدة الرسمية، 2001، الصفحات : 7-10) المتعلق بالأوقاف الذي أعطى أول إشارة للتمويل الإسلامي من خلال المادة 26 مكرر 10 والتي دلت على أنه يمكن تنمية الأملاك الوقفية عن طريق الأموال المجمعة إلى إستثمارات

منتجة من خلال عدة أساليب للتوظيف من بينها القرض الحسن الذي عرفته على أنه " إقراض المحتاجين قدر حاجتهم على أن يعيدوه في أجل متفق عليه"، أي يعيدوا ذلك الإقراض دون زيادة (فوائد)، ثم صدر الأمر 11-03 (الجريدة الرسمية، 2003، الصفحات : 21-3) الذي ألغى القانون 10-90 وأعطى قواعد جديدة للتنظيم البنكي في الجزائر التي أدت إلى إنضمام بنك إسلامي تقليدي للمنظومة المالية وهو بنك الخليج وذلك عام 2004، حيث بدأ بتقديم خدمات تقليدية وإسلامية في نفس الوقت ثم قام بالفصل بينهما واعتمد الخدمات المصرفية الإسلامية بواسطة شبك إسلامي، وبعده تأسس بنك إسلامي آخر عام 2008 وهو مصرف السلام الجزائري، لكن بالرغم من ذلك بقيت هذه البنوك تمارس نشاطها المتمثل أساسا في التمويل الإسلامي دون تنظيم موحد.

إن أول تنظيم خاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر تم إصداره عام 2018 من خلال النظام رقم 02-18 (الجريدة الرسمية، 2018، الصفحات : 22-20) المتعلق بالصيرفة التشاركية والذي أقر من خلال مادته الأولى أن هذا النظام يهدف إلى " تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد "، هذه الأخيرة التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تم تحديد العمليات التي تم إدراجها في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 11-03 وهي تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض على أنها منتجات تشاركية تطبق وفق صيغ المنتجات المحدد وفق المادة 02 من النظام وهي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار، لكن تم عرض هذه الصيغ دون تعريفها أو طرق تطبيقها إلا من خلال النظام 02-20 (الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات : 32-35) المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الذي عرف بالتفصيل الصيغ السابقة وأضاف حسابات الودائع كالاتي:

- **المرابحة:** عُرِفَت من خلال المادة 05 من النظام المذكور آنفا على أنها عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.
- **المشاركة:** عُرِفَت من خلال المادة 06 من النظام على أنها عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وطرف أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.
- **المضاربة:** عُرِفَت من خلال المادة 07 من النظام على أنها عقد يُقَدَّم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.
- **الاجارة:** عرفها النظام 02-20 من خلال مادته 08 على أنها عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.
- **الاستصناع:** عُرِفَ من خلال المادة 10 بأنه عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستُصنَّع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين.

- **السلم:** هو حسب المادة 09 من النظام 02-20 عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسلم له آجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي.

- **حسابات الودائع:** هي حسب المادة 11 حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معيّن، عند الطلب أو حسب شروط متّفق عليها مسبقا.

- **الودائع في حسابات الاستثمار:** عرفت المادة 12 من النظام على أنها توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

إن النظامين 02-18 و 02-20 لا يختلفان كثيرا، فالأول عبر عن صيغ التمويل الإسلامي بالصيرفة التشاركية، أما الثاني فسامها بالصيرفة الإسلامية، كما أن كلاهما أشار إلى إمكانية ترخيص بنك الجزائر لأي بنك أو مؤسسة مالية بتقديم منتجات مالية إسلامية ضمن شبك مالي إسلامي على أن يكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، إلا أن الاختلاف الجوهرى بينهما هو أن النظام 02-20 إنفرد بوجود إنشاء هيئة الرقابة الشرعية التي تكمن مهامها في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وفق المادة 15 منه، كما أنه ألغى النظام الأول من خلال المادة 23 منه.

من أجل إضفاء الشرعية القانونية للصيرفة الإسلامية وعدم ترك تنظيمها محدد مقتصر على نظم بنك الجزائر فقط، تم أيضاً تنظيمها وفق القانون النقدي والمصرفي 09-23 الجديد (الجريدة الرسمية، 2023، الصفحات : 4-26)، الذي تطرقت فيه المواد 71 و 72 و 73 إلى قواعد تنظيم الصيرفة الإسلامية وأخضعت المؤسسات المالية التي ترغب في ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا لأحكام المواد من 89 إلى 104 من هذا القانون.

2.3. البنوك التي تقدم التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر وصيغ التمويل المتوفرة لديها:

إن آخر الاحصائيات حول عدد البنوك التجارية في الجزائر وفقا لمقرر بنك الجزائر رقم 01-25 (الجريدة الرسمية، 2025، صفحة 24) يؤكد وجود 20 بنك تجاري، بنكان منهم إسلاميان يقدمان التمويل المالي الإسلامي وهما بنك البركة ومصرف السلام، والباقي تقليدية بعضها فقط يقدم التمويل الإسلامي من خلال الشبايك، حيث كانت بدايتها بشبايك إسلامية لثلاثة بنوك عمومية هي القرض الشعبي الوطني، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية كتجربة، ثم فتح المجال أمام باقي البنوك من أجل تقديم طلبات لبنك الجزائر للموافقة على اعتماد الشبايك الإسلامية فيها، فأخر الاحصائيات تقول بأن عدد البنوك التي قدمت طلبات لفتح شبايك إسلامية لدى بنك الجزائر هو 12، أما التي قدم لها الاعتماد وتعمل حاليا هي بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الخليج.

ونظرا للعدد الكبير من هذه البنوك والتشابه الكبير بين صيغ تمويل الأفراد فيها فقد ارتأينا إلى أخذ نموذجين هما بنك إسلامي متمثل في بنك البركة، والذي يعتبر أقدم بنك إسلامي في الجزائر وشباك إسلامي

متمثلا في الشباك الإسلامي لبنك التنمية المحلية الذي يعتبر من بين ثلاثة شبائيك أولى معتمدة في تقديم التمويل الإسلامي في الجزائر بعد إصدار أول نظام محدد لها متمثل في النظام 02-18.

1.2.3. صيغ تمويل الأفراد التي يقدمها بنك البركة الإسلامي في الجزائر:

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي أنشأ في الجزائر، حيث بدأ تقديم الصناعة المالية وفق الشريعة الإسلامية منذ تأسيسه عام 1991، فهو يقدم مجموعة من الخدمات لكن ما يهتما في هذه الدراسة هو تحديد صيغ التمويل التي يقدمها البنك والمتمثلة في صيغ تمويل الأفراد، فحسب آخر تحديث لموقعه الإلكتروني (بنك البركة، <https://www.albaraka-bank.dz>، 2025) البنك يقدم العروض التالية:

- **تمويل دار البركة يسر:** وهو صيغة تمويل يقدمها البنك لبناء مسكن ترقوي جماعي يغطي مسكن منجز أو على التصاميم، أو تمويل لبناء مسكن ريفي إستفاد مالكة من قرار الأحقية في إطار السكن الريفي وفق مجموعة من الشروط أبرزها أن يكون جزائري الجنسية، عدم الاستفادة السابقة من نفس التمويل وألا يتجاوز سنه 70 سنة عند آخر قسط لتسديد التمويل، ومن الصيغ التي يستطيع إختيارها هي صيغة تمويل بالمرابحة أو بالاجارة، أو بواسطة الاستصناع.

- **تمويل دار البركة Flex and Easy لتهيئة منزل:** هو تمويل يقدم للأفراد من أجل إعادة تهيئة منزل من الداخل وفق مجموعة من الشروط أبرزها وجود عقد ملكية للمنزل مسجل ومشهر في المحافظة العقارية، كذلك تقديم دراسة تقديرية لتكلفة الأشغال مصادق عليها من طرف خبير أو مهندس معماري، ويعطي البنك مزايا عديدة في ذلك من أبرزها أن فترة سداد التمويل تصل إلى 5 سنوات ، أما صيغ التمويل التي يستطيع إختيارها طالب التمويل هي وحيدة متمثلة في الاستصناع، وهو عقد مقاوله الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع المتمثل في طالب التمويل) من الطرف الثاني يدعى (الصانع المتمثل في البنك) بتهيئة منزل الأول يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، كما يمكن أن يتدخل في صيغة الاستصناع المستعملة ثلاثة أطراف هي البنك ، صاحب المشروع و المقاول في إطار استصناع مزدوج.

- **تمويل دار البركة لاقتناء منزل:** هو تمويل يقدم للفرد الذي يرغب في شراء منزل وفق مجموعة من الشروط أبرزها أن يكون طالب التمويل يتمتع بدخل صاف ومستقر لا يقل عن 40 ألف دينار، ويقدم هامش ضمان جدية لا يقل عن 10 % من قيمة المنزل، ولا يتجاوز سنه 70 سنة عند آخر قسط لتسديد التمويل، ويعطي البنك مزايا عديدة في ذلك من أبرزها إمكانية إشراك الزوج أو الزوجة أو أحد أفراد العائلة (الأصول أو الأبناء) في التمويل إذا كان الدخل يقل عن 40 ألف دينار، وأما الصيغ التي يقدمها البنك هي التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك، وهو عقد إيجار أصول مقرون بوعده بالبيع لفائدة المستأجر ويتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم المورد الأصل (المركبي العقاري) والمؤجر (البنك) ، والطرف الثالث هو المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

- **تمويل تقسيط البركة:** هو تمويل خاص بالأفراد الذين يريدون شراء الأجهزة الالكترونية، الكهرومنزلية أو معدات المطبخ التي تسمى بالتمويل الاستهلاكي ، حيث يقدم وفق شروط ملزمة وهي أن سن الفرد يتراوح ما بين 20 و 70 سنة الموافق لآخر قسط للتسديد مع مداخل شهرية وثابتة لا تقل عن 40 ألف دينار وهامش ضمان الجدية الذي يبدأ بـ 10 % من سعر المنتج مع تقديم إمتيازات مماثلة لتمويل إقتناء منزل، أما فيما يخص صيغة التمويل فيحددها البنك بالمربحة وهي عملية البيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين البنك وطالب التمويل (الفرد) وهو تمويل يأخذ الشكل الأول، أما الشكل الثاني فهو عملية ثلاثية ما بين المورد والبنك وطالب التمويل (الفرد).

- **تمويل سيارة البركة:** هو تمويل خاص بالأفراد الذين يريدون شراء سيارة جديدة منتجة محليا وفق مجموعة من الشروط التي تختلف عن سابقتها من حيث الدخل الذي يحدد وفق هذه الصيغة بأكثر من أو يساوي 50 ألف دينار وهامش ضمان الجدية الذي يبدأ بـ 20 % من سعر السيارة وب نفس مزايا شراء منزل لكن بفترة زمن تسديد لا تتجاوز 60 شهرا، أما فيما يخص صيغة التمويل فيحددها البنك بالمربحة وفق أحد الشكليين، الأول عملية تجارية ما بين البنك وطالب التمويل (الفرد)، فالبنك المالك للسيارة يبيعها للفرد طالب التمويل بثمن شرائها مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه، أما الشكل الثاني فهو عملية ثلاثية يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد و كبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (الفرد)، يشتري البنك السلع نقدا أو لأجل ويبيعها نقدا أو بتمويل لعميله مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

2.2.3. صيغ تمويل الأفراد التي يقدمها الشباك الإسلامي لبنك التنمية المحلية (BDL) في الجزائر:

يعتبر بنك التنمية المحلية من أول البنوك التقليدية في الجزائر الذي حصل على الترخيص لفتح شباك إسلامي ك بداية تجربة عام 2018، فهذا الشباك يقدم مجموعة من الخدمات المالية الإسلامية، وبما أن إهتمامنا في هذه الدراسة ينصب حول معرفة واقع التمويل الإسلامي للأفراد فالشباك الإسلامي لبنك التنمية المحلية وحسب موقعه الالكتروني (بنك التنمية المحلية، <https://www.bdl.dz/finance-islamique>، 2025) الذي يسمى بالبدليل يقدم العروض التالية:

- **تمويل شراء منزل:** يسمى الشباك هذا التمويل بأجارة عقارية منتهية بالتملك، وهي عملية تأجير حق الانتفاع بعقار البنك (الذي يسمى المالك) من طرف عميله (المستأجر)، ولأجلها يدفع العميل (الفرد) إيجارا خلال المدة المتفق عليها، ومع وعد بنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار، ويقدم الشباك هذا التمويل للأفراد الطبيعيين الذين يحملون الجنسية الجزائرية والذين تقل أعمارهم عن 65 سنة يوم تقديم طلب التمويل، مع هامش ربح يقدر بـ 5.75 % للعملاء الذين لديهم حسابات لدى البنك، و بـ 6.25 % للأفراد الذين ليس لديهم حسابات بالبنك، كما يحدد الشباك مبلغ التمويل على ألا يفوق 65 مليون دينار.

- **تمويل إستهلاك:** يحددها شباك البدليل بمربحة استهلاك، حيث يشتري البدليل من المورد وبعد أن يقبض، يبيع بالتقسيط لأمر الشراء (الفرد)، وتتضمن (المربحة - مستهلك) عملية بيع يكشف فيها البنك (البائع) للعميل (طالب التمويل) عن سعر تكلفة موضوع التمويل، بالإضافة إلى هامش الربح المتفق عليه مسبقا، ومن الشروط

دراسة استشرافية لواقع التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر وآفاقه

التي يفرضها الشباك أن تكون السلعة (المنتج) مصنع محليا، ويقدم التمويل بهامش ربح بـ 8.50 % من هامش التكلفة، ويسترد في مدة لا تقل عن 3 أشهر ولا تتجاوز 36 شهرا، وأن لا يتجاوز مبلغ التمويل مليون دينار، كما يقدم الشباك مزايا أبرزها أن يكون التمويل بنسبة 100 % من قيمة المنتج بكل ضرائبه.

- **تمويل شراء سيارة:** يحددها الشباك بالمرابحة - سيارة، وهي عملية تتضمن شراء السيارة الجديدة المصنعة أو المجمعة في الجزائر وبيعها بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح معروف ومتفق عليه مقدماً بين مركز بديل والعمل، أما الشروط والمزايا للحصول على هذا النوع من التمويل هي نفسها التي موجودة في تمويل استهلاك ماعدا مبلغ التمويل الذي لا يتجاوز ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دينار.

- **تمويل شراء دراجة:** يسميها الشباك مرابحة - دراجة نارية، وهي تتضمن نفس شروط ومزايا مرابحة - سيارة ماعدا مبلغ التمويل الذي يحدد ما بين مائتي ألف دينار إلى مليون دينار.

4. إستشراف واقع وآفاق التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر:

قبل إعطاء نظرة إستشرافية لآفاق تمويل الافراد لدى البنوك أو الشبابيك الإسلامية لابد من إعطاء إحصائيات حديثة لحجم هذا التمويل، ثم عرض حال هذا الواقع من خلال التوجه نحو هذه الفئة (الأفراد) لمعرفة آرائهم حول هذه الظاهرة، وبناءا على ما سنتوصل إليه من نتائج سنتوقع مستقبل هذه الظاهرة.

1.4. حجم التمويل الإسلامي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة (2021-2023):

يعرف التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد فتح الشبابيك في البنوك التقليدية نموا كبيرا، ونظرا لغياب الاحصائيات المفصلة عن أنواع التمويلات سواء كانت تمويلات أفراد أو تمويلات استثمار فإننا سنعرض آخر إحصائيات لحجم منتجات التمويل والتي يقدمها بنك الجزائر (بنك الجزائر، تقرير سنوي 2023، 2024، الصفحات : 56-58) فهي تشير إلى أن إجمالي مبلغ منتجات التمويل الإسلامي بلغت نهاية عام 2023 ما يقارب 458.5 مليار دينار بزيادة قدرها 16.4 % مقارنة بعام 2022، وقد استحوذ منها البنكين الإسلاميين (البركة والسلام) على نسبة تقارب 95.3 % ، أما حجم ما تم تمويله حسب كل صيغة من الصيغ فهي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول (01): حجم منتجات التمويل الإسلامي خلال الفترة 2023-2021 (الوحدة: مليار دينار)

2023	2022	2021	منتجات التمويل
139.5	129.7	130.7	المرابحة
4.2	2.0	1.1	المشاركة
8.3	7.6	6.0	المضاربة
100.4	86.5	83.9	الاجارة
187.7	153.9	133.1	السلام
18.5	14.3	11.1	الاستصناع
458.5	393.9	365.9	المجموع الكلي
% 4.7	% 1.6	% 0.5	حصة المصارف العمومية
% 95.3	% 98.4	% 99.5	حصة المصارف الخاصة

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، جوان 2024، ص 57.

من خلال معطيات الجدول يمكن القول أن هناك نمو سنوي لحجم التمويل الإسلامي بكل صيغته، فبالرغم من أن حصة الشبابيك الإسلامية كانت شبه معدومة سنة 2021 إلا أنها قفزت إلى 4.7 % بعد سنتين فقط، وهذا يعبر على أن هذه الشبابيك بدأت تستقطب الأفراد والمستثمرين، أما من حيث حجم مبلغ كل صيغة من الصيغ فمن خلال معطيات سنة 2023 يمكن القول بأن تمويل البيع بالسلم هو الأكبر بمبلغ 187.7 مليار دينار، ثم يليه تمويل المراجعة بمبلغ 139.5 مليار دينار، فتمويل الاجارة بمبلغ 100.4 مليار دينار، ثم يأتي تمويل البيع بالاستصناع بمبلغ 18.5 مليار دينار، ليأتي بعدهم وبمبالغ قليلة جدا كل من المضاربة والمشاركة واللتين لم يتجاوزا مبلغهما معا 13 مليار دينار.

2.4. استطلاع آراء حول واقع التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر:

من أجل معرفة واقع التمويل الإسلامي في الجزائر ارتأينا لأخذ آراء عينة أفراد تحصلوا على تمويل إسلامي وقاموا بتسديده ويكون ذلك من خلال استبيان يجيب فيه المستجوب عن الإجراءات التي تم إتباعها من بداية التعرف على صيغ التمويل المتوفرة لدى البنوك (أو الشبابيك) الإسلامية والإجراءات الإدارية المصاحبة للعملية إلى غاية تسديد أقساط هذا التمويل، حيث تم طرح هذا الاستبيان وفق رابطته الإلكتروني (<https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSci-dGY-pqYzv17sFj11WgnIH5W4Yz598SL0wwff-JgDrb84Q/viewform>) في مجموعة من مواقع التواصل الاجتماعي الوطنية والجهوية لتصل إلى فئات عريضة من المجتمع وفي أغلب ربوعه، ليتم استرجاع العدد المطلوب من الردود، وقد تم مراعاة الأدوات الأساسية للعلمية المستخدمة في هذا المجال من حجم المجتمع وعدد عناصر العينة، بالإضافة إلى أداة التحليل المناسبة.

1.2.4. حجم الأفراد المستجوبون:

من أجل الحصول على العدد العلمي من الإجابات (الاستبيانات) بدأنا بتحديد عدد أفراد المجتمع، وبناءا على ذلك ووفقا للطرق الإحصائية يتم تحديد عدد أفراد العينة.

« مجتمع الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة الأفراد الذين يحق لهم قانونا حسب البنوك والشبابيك الإسلامية الحصول على تمويل وهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 سنة و 69 سنة، وعددهم حسب آخر الإحصائيات في الجزائر يقارب 13272000 فرد (سكان الجزائر،

<https://www.populationpyramid.net/algeria/2024>، 2025).

« عينة الدراسة: توجد عدة طرق لتحديد حجم العينة الإحصائية من بينها معادلة تارو يامان (Taro Yamane)، التي تُعطى بالمعادلة الآتية: (Anokye M. Adam, 2020, p. 92)

$$n = \frac{N}{1 + N \times e^2}$$

حيث أن:

n: حجم العينة.

N: حجم المجتمع، حيث قدر عدد الأفراد الذين أعمارهم ما بين (20-69) سنة مع نهاية 2024 بـ 13272000

e : القيمة المتبقية من معامل الثقة (5% = 95% - 100%) أي e = 0.05

$$n = \frac{13272000}{1 + 13272000 \times 0.05^2} = 399,99 \approx 400$$

اذن حجم العينة المطلوبة للدراسة هو 400 فرد.

2.2.4. قياس قوة وموثوقية البيانات المجمعة وتحليلها:

لقد قدم للمستجوب إجابات تعتمد سلم ليكارت الخماسي، لأنه الأفضل، وهذا من أجل معرفة ميول المستجوب بصورة أفضل، حيث الإجابات تكون بأوزان نسبية من 1 إلى 5 ، لتعطي مدى إحصائي (R) يساوي 4 (R= 5-1 = 4) ، وبطول فئة (L) يساوي حاصل قسمة المدى على عدد إجابات سلم ليكارت (k=5)، وهو : $L = \frac{R}{K} = \frac{4}{5} = 0.8$

على ضوء القياسات التي تم حسابها يمكن وضع مجالات الوزن النسبي لمتوسط إجابات الافراد المبينة في الجدول الموالي:

الجدول (02): مجالات تقييم الوزن النسبي للمتوسط الحسابي.

الرأي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن النسبي	1	2	3	4	5
الفئة	[1,8 - 1]	] 2,6 - 1,8]	]3,4 - 2,6]	]4,2 - 3,4]	[5 - 4,2]
ميول الأفراد	منخفض جداً	منخفض	محايد	مرتفع	مرتفع جداً

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على ما تم ذكره

1.2.2.4. قياس موثوقية وصدق إجابات المستجوبين:

من أجل التأكد من موثوقية الاستبيان وتناسق إجابات المستجوبين (الفقرات) تستخدم مقاييس عديدة في هذا المجال، ومن أبرز هذه المقاييس اختبار "كرونباخ" الذي تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد، وكلما اقترب إلى الواحد (أكثر من 0.7) دل ذلك على قوة التناسق ما بين فقرات (أسئلة أو إجابات) الاستبيان، واعتمادا على البرنامج الإحصائي (SPSS) تم حساب هذا المعامل.

الجدول (03): نتيجة معامل ثبات الاستبيان (ألفا كرونباخ).

عدد الفقرات	معامل كرونباخ
20	0.721

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

نلاحظ أن معامل "كرونباخ" يساوي 0,721 وهو يفوق 0.7 وبالتالي يمكن القول أن هناك ثبات عبارات الاستبيان واتساق مقبول جدا فيما بينها.

2.2.2.4. تحليل إجابات العينة إحصائياً:

➤ تحليل البيانات العامة: قمنا بتقسيمها إلى بيانات شخصية وأخرى متعلقة بالقرض

للبيانات الشخصية: هي موضحة في الجدول الموالي

الجدول (04): خصائص المعلومات العامة للعيينة المدروسة.

الرقم	البيان	التكرار	النسبة المئوية
1	جنس الممول:		
	ذكر	280	70 %
	أنثى	120	30 %
2	الممول موظف لدى:		
	القطاع العام	204	51 %
	القطاع الخاص	112	28 %
	قطاع حر	84	21 %
3	المدخيل الشهرية للممول:		
	أقل من 60.000 دج	204	51 %
	ما بين 60.000 دج و 100.000 دج	112	28 %
	أكثر من 100.000 دج	84	21 %
المجموع			400
			100 %

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (SPSS).

من خلال الجدول نقول:

- لقد تم استرجاع 412 استبيان إلكتروني وهذا راجع للفترة الكافية التي وضع فيها على صفحات التواصل الاجتماعي، لكن تم أخذ العدد العلمي لحجم العينة فقط الذي حددناه إحصائيا سابقا بـ 400 استبيان.
- يمثل الذكور النسبة الأكبر من أصحاب الردود (المستجوبين) بـ 80 %، في حين نسبة 20 % تمثل إناث، والتفسير في ذلك أنه وفق العادات الجزائرية أن أرباب العائلات هم من يقومون باقتناء مختلف الأشياء لفائدة العائلة، وعادة هم ذكور.

- من بين الحاصلون على التمويل الإسلامي موظفو القطاع العام الذين نسبتهم 51 % وهي النسبة الأعلى، ثم يأتي بعدهم موظفو القطاع الخاص بنسبة 28 %، والنسبة الأقل هي 21 % وهم الذين ينتمون إلى أعمال حرة والتفسير في ذلك قد نرجعه إلى فارق الإمكانات المادية أو لانعدام الضمانات التي قد يفرضها البنك أو الشباك والتي من بينها كشف الرواتب.

للبيانات المتعلقة بالتمويل (القرض): هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (05): خصائص المعلومات المتعلقة بالتمويل لأفراد العينة المدروسة.

الرقم	البيان	التكرار	النسبة المئوية
4	نوع صيغة التمويل:		
	مشاركة	10	% 02.50
	مضاربة	09	% 02.25
	مربحة	270	% 67.50
	إجارة	19	% 04.75
	سلم	10	% 02.50
	استصناع	09	% 02.25
	لا أعرف	73	% 18.25
5	مدة التمويل:		
	من 3 أشهر إلى 36 شهر	258	% 64.50
	من 37 شهر إلى 60 شهر	85	% 21.25
	من 61 شهر إلى 9 سنوات	19	% 04.75
	من 10 سنوات إلى 15 سنة	10	% 02.50
	من 16 سنة إلى 25 سنة	28	% 07.00
6	مصدر القرض أو التمويل:		
	بنك إسلامي	326	% 81.50
	شباك إسلامي	74	% 18.50
7	تعرفت على صيغ التمويل الإسلامي عن طريق:		
	توصية	205	% 51.25
	الاعلانات أو الأنترنت	139	% 34.75
	البنك أو الشباك الإسلامي ذاته	56	% 14.00
8	آلية تسديد التمويل كانت عن طريق:		
	حساب جاري	290	% 72.50
	حساب بنكي	110	% 27.50
9	تم تسديد التمويل بالشراكة مع الزوج (ة):		
	نعم	130	% 32.50
	لا	270	% 67.50
10	الحصول على التمويل كان من أجل:		
	شراء أو توسعة منزل	47	% 11.75
	شراء وسيلة نقل (سيارة أو دراجة)	105	% 26.25
	شراء جهاز كهربائي	183	% 45.75
	شراء جهاز إلكتروني	65	% 16.25
المجموع			%100
400			

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (SPSS).

من بيانات الجدول نلاحظ:

- من بين أغلبية الحاصلون على التمويل الإسلامي كانت صيغتهم مرابحة ونسبتهم 67.50 % لأنه بالاطلاع على أنواع تمويلات الافراد المتوفرة لدى البنوك أو الشبابيك الإسلامية نجد أن أغليبتها تأخذ صيغ مرابحة كالسيارات والأجهزة الكهرومنزلية، أي لغرض الاستهلاك، ثم تليها نسبة 18.25 % ممن لا يعرفون نوع صيغة التمويل، لأنه يوجد عدد كبير من الأفراد لا تهمهم نوع الصيغة بقدر ما يكون تمويلًا إسلاميًا، أما باقي النسبة وهي 14.25 % فتتقسم على الصيغ الباقية.

- مدة تمويل الأغلبية ونسبتهم 64.50 % كانت قصيرة، أي ما بين 3 أشهر و36 شهر وهذا راجع لحصولهم على تمويل خاص بشراء أجهزة كهرومنزلية أو إلكترونية، ثم تليه مدة ما بين 37 شهر إلى 60 شهر وهي الفترة التي أخذ أصحابها تمويل شراء سيارة، حيث بلغ عدد المستجوبين 85 فرد ونسبتهم 21.25 %، وباقي النسب أقل من 10 % وكانت فترة تمويلهم طويلة، أي أكبر من 5 سنوات وهي خاصة غالبًا بتمويل عقارات (بناء أو شراء أو توسعة منزل).

- مصدر تمويل الأغلبية التي نسبتهم 81.50 % كانت بنك إسلامي، والباقي كانت من شباك إسلامي، وتباين النسبتين يفسر على أنه بالرغم من أن عدد الشبابيك الإسلامية أكبر مقارنة بوجود بنكين إسلاميين فقط، إلا أن عمل هذه الشبابيك انطلق خلال السنوات الأخيرة فقط وحتى أن بعض الأفراد لا يعلمون بتواجدها.

- إن أغلبية المستجوبين ونسبتهم 51.25 % تعرفوا على صيغ التمويل الإسلامي عن طريق توصية، أما النسبة الأقل والتي قاربت 14 % فتعرفوا على صيغ تمويلهم عن طريق البنك أو الشباك الإسلامي، باقي النسبة وهي 34.75 % فقد تعرفوا على صيغ التمويل عن طريق الإعلانات والأنترنت.

- إن آلية تسديد التمويل لدى البنوك أو الشبابيك الإسلامية تكون إما عن طريق حساب بنكي تقوم بإنشائه البنوك أو الشبابيك، أو تترك للفرد إمكانية استخدام حساب جاري، فالنسبة الأكبر من المستجوبين استخدموا حساباتهم الجارية وقد يفسر ذلك على أنهم يعملون في القطاع العام أو الخاص، أما الباقي ونسبتهم 27.5 % فتم فتح حسابات لهم على مستوى البنك أو الشباك (توطين الحساب) من أجل ضمان تسديد تمويلهم وقد يكونوا من أصحاب المهن الحرة.

- البنوك والشبابيك الإسلامية تعطي امتيازات كثيرة للأفراد والتي من بينها إمكانية تمويل أفراد تقل مداخيلهم (أجورهم) الشهرية عن 50 ألف دينار، حيث تسمح لهم بإدخال راتب الزوج (ة) في ملف التمويل، وبالتالي حصلنا على نسبة 32.50 % من المستجوبين سددوا تمويلهم بالشاركة مع الزوج (ة)، في حين أن النسبة الأكبر وهي 67.5 % سددوا تمويلهم دون ذلك.

- إن صيغ تمويل الأفراد كما عرضناها سابقًا لدى البنوك أو الشبابيك الإسلامية تقتصر على منتجات محددة وتكون صناعة محلية ومن بينها ما هو متعلق بالمنزل (شراء أو بناء أو توسعة)، أو شراء وسيلة نقل (دراجة أو سيارة)، أو شراء أجهزة إلكترونية أو كهرومنزلية، ومن خلال ما حصلنا عليه من الاستبيانات أن النسبة الأكبر وهي 45.75 % كان تمويلهم من أجل شراء جهاز كهرومنزلي، ثم تليها نسبة 26.25 % ممن حصلوا على تمويل

من أجل شراء وسيلة نقل (سيارة أو دراجة) والنسبة الأقل هي 11.75 % وهم أشخاص حصلوا على تمويل لشراء أو بناء أو توسعة منزل.

➤ تحليل البيانات الموضوعية: نقوم بتقسيمها حسب الإجراءات المتخذة.

➤ البيانات الموضوعية المتعلقة بالمفاهيم:

الجدول (06): المتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابات الموضوعية المفاهيمية لأفراد العينة المدروسة.

العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
1	التوجه إلى صيغ التمويل الإسلامي كان خياراً وحيداً.	4.14	1.025	موافق
2	قدمت لي معلومات كافية حول صيغ التمويل المتوفرة لدى البنك (أو الشباك).	2.78	1.216	محايد
3	توفرت لدي مجموعة من صيغ التمويل الإسلامي وأنا من حددت الصيغة الملائمة.	2.72	1.242	محايد
4	لم أجد صعوبة في الحصول على تحديد صيغة التمويل الملائمة لي.	2.97	1.041	محايد
5	اخترت صيغة تمويلي لأنها الوحيدة المتوفرة لدى البنك (أو الشباك) الإسلامي	3.71	1.210	موافق

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مُخرجات (SPSS).

من نتائج اجابات المستجوبين المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ترى الأغلبية أن التوجه نحو صيغ التمويل الإسلامي كان خياراً وحيداً وهذا بالرغم من وجود إنحراف متوسط ما بين الإجابات، كما أن إجابات الأغلبية حول فيما إذا قدمت لهم معلومات كافية عن صيغ التمويل المتوفرة كانت محايدة بانحراف معياري أكبر بين الإجابات، وهي نفس الآراء المتعلقة بالإجابة الخاصة بتوفر مجموعة من صيغ التمويل وطالب التمويل هو من حدد صيغة التمويل الملائمة.

- كما أن إجابات الأغلبية عن عدم وجود أي صعوبة في تحديد صيغة التمويل الملائمة له كانت محايدة لكن بانحراف معياري أقل من سابقه.

- من خلال نتائج العبارة 5 نلاحظ أن أغلبية المستجوبين يرون موافقتهم فيما يخص اختيارهم لصيغة تمويلهم باعتبارها الوحيدة المتوفرة.

➤ البيانات الموضوعية المتعلقة بإجراءات منح التمويل:

الجدول (07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المتعلقة بإجراءات منح التمويل.

القرار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	العبارة
موافق	1.251	3.66	من أجل الحصول على التمويل الإسلامي وجدت سهولة في توفير وثائق ملف التمويل.	6
غير موافق	0.838	1.96	أكثر إجراءات ملف التمويل كانت رقمية.	7
محايد	1.200	3.00	كانت فترة الانتظار (دراسة الملف) مقبولة.	8
موافق	0.944	3.89	تم قبول ملفي خلال الدراسة الأولى دون اللجوء إلى طعن.	9
محايد	1.056	2.87	هامش ربح التمويل كان مقبولا.	10
موافق	1.271	3.35	كانت مبالغ الأقساط وفترات التسديد المتفق عليها مقبولة.	11
محايد	1.105	2.61	اطلعت على تكاليف التمويل وهامش الربح بالتفصيل ضمن شروط العقد.	12
موافق بشدة	1.013	4.21	اشتراط البنك (أو الشباك) عليّ تسديد مبلغ مالي معين (هامش الجدية) قبل تفعيل التمويل.	13
محايد	1.159	2.95	هناك فترة انتظار مقبولة ما بين قبول الملف وتجسيد التمويل.	14
غير موافق بشدة	0.822	1.52	حصلت على حسم (تخفيض) من كلفة التمويل تبعاً لانخفاض ثمن السلعة (منزل أو منتج) في السوق.	15
محايد	1.285	3.30	تم زيادة تكلفة التمويل بسبب تأخري عن السداد	16
غير موافق	1.191	2.51	تمت إعادة جدولة تكلفة تمويلي (الدين) نظرا لوقوع عسر في تسديد الأقساط.	17

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مُخرجات (SPSS).

من نتائج اجابات المستجوبين المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- من خلال نتائج العبارة 6 نلاحظ أن الأغلبية وجدوا سهولة في توفير وثائق ملف التمويل وبإنحراف معياري كبير نوعا ما من سابقه.

دراسة استشرافية لواقع التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر وآفاقه

- إن أغلبية إجابات المستجوبين الخاصة بأن أكثر إجراءات ملف التمويل كانت رقمية جاءت غير موافقة، لكن بانحراف معياري قليل، ويرجع ذلك لواقع الرقمنة في الجزائر وحدائتها بدرجة أولى وفي المجال التمويلي للبنوك بدرجة ثانية.

- جاءت إجابات العبارتين 8 و10 محايدة مع انحراف معياري قليل بين الإجابات وهي أن فترة انتظار دراسة الملف كانت مقبولة وهامش الربح كان مقبولا، وكذلك إجابات المستجوبين حول اطلاعهم على تكاليف التمويل وهامش الربح بالتفصيل ضمن شروط العقد، وهذا يُفسر بأن الأفراد دائما ما يكون لهم تحفظات اتجاه الخدمات المقدمة لهم بمقابل، أي الأغلبية لا تُرضيهم إلا المجانية حتى ولو كان الربح بمعدل مقبول.

- نلاحظ أن أغلبية الإجابات الخاصة بالعبارتين 9 و11 موافق وهما متعلقتان بقبول ملفهم دون اللجوء إلى طعن، وأن مبالغ الأقساط وفترات التسديد المتفق عليها مع البنك أو الشباك الإسلامي كانت مقبولة، ويُفسر ذلك بأن البنك لا يُضيع فرصة منح التمويل التي هي نشاطه الأساسي إلا في الحالات التي يراها مستحيلة كانخفاض الراتب بشكل كبير أو غياب الضمانات.

- إن أغلبية الإجابات عن اشتراط البنك أو الشباك الإسلامي على طالب التمويل تسديد مبلغ مالي (هامش الجدية) قبل تفعيل التمويل كانت موافق بشدة بانحراف معياري قليل ما بين الإجابات، وهذا أمر منطقي لأن البنك يقوم بالشراء بطلب من العميل طالب التمويل نفسه، ويعتبر هذا الاجراء بمثابة التزام زيادة عن تعهد العميل اتجاه البنك بإعادة شراء السلعة موضوع التمويل.

- إن الأغلبية المطلقة لم يحصلوا على حسم من كلفة التمويل نتيجة انخفاض المنتج في السوق، وهذا راجع الى العقد المُبرم والمتفق عليه، غير قابل للمراجعة سواء انخفض ثمن السلعة او ارتفع، وكذلك لم يتم إعادة جدولة تكلفة تمويلهم لأنهم لم يقعوا في عسر أثناء تسديد أقساط التمويل، وهو أمر طبيعي ومنطقي.

لذا البيانات الموضوعية المتعلقة بنظرة الأفراد لهذا التمويل ونصائحهم:

الجدول (08): المتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابات المتعلقة بنظرة الأفراد لهذا التمويل ونصائحهم.

العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
18	كلفة التمويل الإسلامي الذي حصلت عليه شكلت ضغطا على ميزانيتي الشهرية.	3.43	1.303	موافق
19	بعد حصولي على التمويل الإسلامي ونجاحي في تسديده زادت قناعاتي بأن لا مانع لدي في إعادة طلب تمويل إسلامي مستقبلا.	3.58	1.203	موافق
20	في ظل تجربتي مع التمويل الإسلامي أنصح الافراد ممن هم محتاجون لتمويل إلى التوجه نحو إحدى صيغ التمويل الإسلامي.	3.48	1.266	موافق

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مُخرجات (SPSS).

من نتائج اجابات المستجوبين المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- إجابات العبارات 18 و 19 و 20 كانت في نفس الاتجاه، فالأغلبية موافقون على أن تكلفة التمويل الإسلامي الذي حصلوا عليه شكلت ضغطا على ميزانياتهم الشهرية وأنهم لا يمانعون في إعادة طلب تمويل إسلامي مستقبلا، وفي نفس الوقت ينصحون الأفراد المحتاجون للتمويل إلى التوجه نحو صيغ التمويل الإسلامي، كما أن الانحراف المعياري للإجابات لم يكن كبيرا جدا.

3.4. آفاق التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر:

بناء على ما توصلنا إليه من إجابات الأفراد المستجوبين الحاصلين على تمويل إسلامي يمكن أن نتوقع بأن يرتفع طلب الأفراد على هذا النوع من التمويل لاعتبارات عديدة أبرزها:

- ارتفاع عدد المؤسسات المانحة لهذا النوع من التمويل متمثلة في الشبابيك الإسلامية بعدما كان ذلك مقتصرًا على بنكين إسلاميين هما بنك البركة ومصرف السلام.
- المنافسة ما بين هذه البنوك والشبابيك من خلال العروض والصيغ المقدمة.
- سهولة الإجراءات الإدارية كما أقر بها المستجوبون من أفراد العينة.
- زيادة احتياجات الأفراد خلال السنوات الأخيرة وفي المستقبل.
- اهتمام السلطات العليا بتطوير هذا القطاع (الصيرفة الإسلامية) لأنه أصبح أداة لتشجيع الإنتاج الوطني.
- زيادة الترويج للصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة وخاصة لدى البنوك التقليدية (الشبابيك).

5. خاتمة:

إن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر هي تجربة فتية، حيث بدأ نشاطها محدودا في النظام البنكي الجزائري، لأن تطبيقها اقتصر على بنكين إسلاميين هما البركة والسلام ودون تنظيم محدد لقواعد تطبيقها، لكن مع صدور النظام 02-20 عام 2020 والذي من خلال مادته 17 تم فتح المجال أمام البنوك التقليدية لممارسة هذا النوع من الصيرفة من خلال شبابيك (نوافذ) إسلامية، فبدأ نشاطها في النمو تدريجيا في مجالات عدة ومن بينها تمويل الأفراد أو كما يسمى كذلك بتمويل الاستهلاك، والذي هو موضوع دراستنا، فبعد معالجتنا لهذا النوع من التمويل توصلنا إلى مجموعة من نتائج أبرزها:

✓ صيغ التمويل الإسلامي للأفراد التي تعرضها الشبابيك الإسلامية متطابقة إلى حد كبير مع الصيغ التي يعرضها البنكين الإسلاميين.

✓ بالرغم من غياب معطيات مفصلة عن حجم التمويلات الإسلامية وخاصة منها تمويلات الأفراد، إلا أنه حسب آخر تقرير لبنك الجزائر 2023 فإن منتجات التمويل الإسلامي تعرف خلال السنوات الأخيرة نموا متزايدا، حيث ارتفعت حصة الشبابيك (النوافذ) في مدى سنتين إلى ما يقارب 5 % من مجموع منتجات التمويل.

بناء على استطلاع رأي الأفراد الذين حصلوا على تمويل إسلامي وقاموا بتنفيذه يمكن القول أنه:

✓ يذهب الفرد الجزائري إلى التمويل الإسلامي لاعتبارات عقائدية.

✓ إجراءات تنفيذ التمويل الإسلامي للأفراد أصبحت ملائمة سواء إداريا أو ماليا.

✓ بالرغم من أن التمويل الإسلامي للأفراد يشكل عبئا على ميزانياتهم الشهرية إلا أنه بالمقابل يلبي حاجياتهم الضرورية.

✓ يوجد رضا كبير لأغلبية الأفراد عن تعاملهم مع الإجراءات التنفيذية للتمويل الإسلامي، وبالتالي أغليبيتهم يرغبون في إعادة التجربة لو سمحت الظروف بذلك مستقبلا، مع إبدائهم بنصيحة الآخرين للتوجه نحو هذا النوع من التمويل.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكننا اختبار الفرضيتين اللتين انطلقنا منهما، حيث أن:

- الفرضية الأولى التي تقول بأن التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر يعرف نموا بطيئا فرضية محققة، لأن السبب في ذلك يعود إلى عوامل من أهمها قلة الاشهار لهذا النوع من التمويل الإسلامي وكذلك نقص تكوين المشرفين عليه في القطاع البنكي الجزائري.

- الفرضية الثانية التي تقول بأن الأفراد الممولين سواء من طرف البنوك أو الشبابيك الإسلامية يرون أن إجراءات تنفيذ التمويل تميزت بالليونة هي فرضية محققة، لأن أغلبية المستجوبين يرون أنهم حصلوا على تمويلهم الإسلامي بسهولة دون عراقيل أو تعقيدات إدارية أو مالية.

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج عن التمويل الإسلامي للأفراد في الجزائر نقترح ما يلي:

• على الجهات الوصية متمثلة في بنك الجزائر إجبار المؤسسات المالية الإسلامية (بنوك وشبابيك) على تقديم إحصائيات عن الصيرفة الإسلامية بشكل مفصل ودوري تماشيا مع دعوة السلطات العليا في البلاد إلى رقمنة الاقتصاد الوطني.

• على المؤسسات المالية الإسلامية من بنوك وشبابيك تنظيم ملتقيات وندوات إعلامية لكل فئات المجتمع وخاصة أصحاب الأموال من أجل جذب الأموال المدخرة خارج القطاع المالي من أجل استثمارها أو تمويل المحتاجين إليها تماشيا مع مفهوم التمويل الإسلامي الذي يعني تقديم ثروة عينية كانت أم نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي ليُديروها ويتصرفوا فيها لقاء عائد نتيجة الأحكام الشرعية.

6. المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية:

1- السبتي، وسيلة، 2020، التمويل المحلي والتنمية المحلية (صندوق الزكاة والأوقاف)، عمان، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، ص 127.

2- محمد غياث، شيخة، 2021، التمويل: المبادئ-السياسات-التوجهات الحديثة، دمشق، سوريا، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص : 185 ، 186.

3- محمد محمود، المكاوي، 2009، التمويل المصرفي، التقليدي - الإسلامي، (المنهج العلمي لاتخاذ القرار)، القاهرة، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ص ص : 150 ، 152.

- 4- بن زكة، سليمة و شرون، عزالدين، 2022، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 10 ، العدد 02، ص : 290-309.
 - 5- عزوز، أحمد، 2022، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتنشيط الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد رقم 05، العدد 01، ص : 248-262.
 - 6- كواش، زهية و بن حاج جيلالي مغراوة، فتحية، 2021، واقع وتحديات التمويل الاسلامي في الجزائر: بنك البركة الجزائري نموذجا، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، ص: 40-55.
 - 7- الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10-90 ، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003 ، عدد 52.
 - 8- القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990، عدد 16.
 - 9- القانون 07-01 المؤرخ في 22 ماي 2001 الذي يعدل ويتمم الأمر 10-91 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بالأوقاف، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 23 ماي 2001، عدد 29.
 - 10- القانون 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، الصادر في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023، عدد 43.
 - 11- النظام 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسات العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية الصادر عن بنك الجزائر، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2018، عدد 73.
 - 12- النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الصادر عن بنك الجزائر، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020، عدد 16.
 - 13- المقرر رقم 01-25 المؤرخ في 02 جانفي 2025 المتضمن قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الصادر في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 22 جانفي 2025، عدد 03.
- 2.6. المراجع باللغات الأجنبية:**

14- Anokye M. Adam, June 2020, Sample Size Determination in Survey Research, Journal of Scientific Research & Reports, 26(5) , P 92.